



البروفيسور محمودي عبد العزيز

سلسلة القانون العقاري الجزائري

# آليات تطهير وتسوية سندات الملكية العقارية الخاصة في القانون العقاري الجزائري

**مدعم با جهود قضائية للمحكمة العليا ومجلس الدولة**

- |                               |                        |
|-------------------------------|------------------------|
| ▪ شهادة الحيازة               | ▪ تسوية العقود العرفية |
| ▪ قانون التحقيق العقاري       | ▪ التقادم المكتسب      |
| ▪ قانون تحقيق مطابقة البيانات | ▪ عقد الشّهرة          |



آليات تطهير وتسوية سندات

الملكية العقارية الخاصة

في القانون العقاري الجزائري

البروفيسور محمودي عبد العزيز

صفحة 428

ردمك 0-22-544-9969-987

الإيداع القانوني نوفمبر 2024

يمكن نشر أو طباعة أو نسخ أو ترجمة هذا الكتاب دون إذن الناشر



طباعة - دار للنشر والتوزيع

الفليعة - تيبازة - الجزائر

الهاتف النقال: + 213 (0) 550.08.57.25

[WWW.NLLIBRAIRIE.COM](http://WWW.NLLIBRAIRIE.COM)

حقوق النشر محفوظة

لمنشورات دار لایمة © 2024

## الفهرس

5 .....	مقدمة
الباب الأول: التطهير العقاري بين استكمال المسح العام للأراضي وبحث آليات موازية 11 .....	
13 .....	الفصل الأول: ضرورة التطهير العقاري للملكيات العقارية الخاصة
14 .....	المبحث الأول: تعدد وضعية التطهير العقاري للمرحلة قبل 1990
14 .....	المطلب الأول: غموض وانعدام لسندات الملكية العقارية الخاصة في الفترة الإستعمارية
15 .....	الفرع الأول : تكوين رصيد عقاري للدومين العام 1830/1855
15 .....	أولا - الأمر المؤرخ في 1844.10.01
16 .....	ثانيا - تقدير الأمر المؤرخ في 1846.07.21 على تسلیم سندات الملكية للأهالي ..
17 .....	ثالثا - تقدير القانون المؤرخ في 1851.06.16 على سندات ملكية الأهالي ..
18 .....	الفرع الثاني: الفرنسة الشاملة للأملاك العقارية للأهالي 1863-1873 ..
19 .....	أولا - القانون المؤرخ في 1863.04.22 تجزئة وتوزيع الأراضي العرش ..
21 .....	ثانيا - القانون المؤرخ في 1873.07.26 فرنسة شاملة للملكية العقارية في الجزائر ..
24 .....	الفرع الثالث : محاولة هشة لتطهير الملكية العقارية الخاصة 1926-1897 ..
25 .....	الفرع الرابع: محاولة هشة للتحديث العقاري 1955-1961 ..
26 .....	أولا: المرسوم رقم 56 - 290 المؤرخ في 1956.03.26 ..
26 .....	ثانيا - المرسوم 1190-59 المؤرخ في 1959.10.21 المتضمن إصلاح الشهر العقاري ..

ثالثا - تقييم نتائج الفترة الإستعمرية على مستوى سندات الملكية العقارية الخاصة	28
المطلب الثاني: ارتباط فشل التطهير العقاري بمرحلة التعدي على حق الملكية العقارية الخاصة.....	30 .....
الفرع الأول : التعدي على حق الملكية العقارية الفلاحية الخاصة في قانون الثورة الزراعية	
31 .....	
أولا - مساس التأمين بحق الملكية العقارية الفلاحية الخاصة.....	31 .....
الفرع الثاني : التحقيق العقاري في أراضي الملكيات الفلاحية الخاصة.....	37 .....
أولا - إجراءات التحقيق العقاري ومعاينة الملكية الفلاحية الخاصة.....	37 .....
الفرع الثالث : مظاهر التعدي على حق الملكية العقارية في الوسط الحضري .....	43 .....
أولا: مساس آلية الإدماج ضمن الإحتياطات العقارية بالملكية العقارية الخاصة .....	43 .....
ثانيا - تقييد ومنع المعاملات العقارية في الوسط الحضري.....	48 .....
الفرع الرابع : عملية الإدماج ضمن الإحتياطات العقارية لم تكتمل بصفة قانونية .....	49 .....
أولا - إجراءات إدماج أراضي الخواص ضمن الإحتياطات العقارية البلدية .....	49 .....
ثانيا - تكوين الإحتياطات العقارية عقد من عملية التطهير العقاري .....	51 .....
المطلب الثالث: تأخر معابر الأعمال مسح الأراضي للفترة 1962-1990 .....	54 .....
الفرع الأول : انعدام مسح أراضي حقيقي قبل سنة 1975 .....	55 .....
أولا - انعدام كلي للمسح العام للأراضي قبل سنة 1971 .....	55 .....
ثانيا - خصوصية المسح الريفي في قانون الثورة الزراعية .....	56 .....
الفرع الثاني : بداية تأسيس المسح العام للأراضي للفترة 1975-1990 .....	57 .....
أولا - بطء البدء في عمليات المسح بفضل من الدولة وهيكلها الإدارية فقط .....	57 .....

ثانيا - عدم اعتبار عملية المسح كأداة للتنظيم العقاري في هذه المرحلة.....	60
المبحث الثاني: سياسة التطهير العقاري للمرحلة بعد 1990.....	60
المطلب الأول: رفع احتكار الدولة للمعاملات العقارية للفترة السابقة لسنة 1990 ...	61
الفرع الأول: مراجعة المرسوم 64 - 15 المؤرخ في 20.01.1964 المتعلق بحرية المعاملات العقارية .....	62
الفرع الثاني : تحرير المعاملات العقارية الواردة على العقار الفلاحي الخاص .....	63
أولا - إلغاء الحد الأقصى لتملك الخواص للأرض الفلاحية.....	64
ثانيا - وضع ضوابط خاصة لحرية المعاملات العقارية في العقار الفلاحي المملوك للخواص .....	64
الفرع الثالث : رفع احتكار المعاملات العقارية في البيط العماري.....	65
أولا - إلغاء الحد الأقصى المسموح امتلاكه من الأراضي العمارية.....	66
ثانيا - تحرير المعاملات العقارية في البيط العماري.....	66
المطلب الثاني: تحرير المهن المرتبطة بالمسح والتنظيم العقاري .....	67
الفرع الأول : تحرير مهنة التوثيق .....	68
أولا - عدم فاعلية مهنة التوثيق في المرحلة السابقة لسنة 1990 .....	69
ثانيا - تحرير مهنة التوثيق .....	72
الفرع الثاني: إنشاء الوكالة الوطنية لمسح الأراضي .....	75
أولا - نشأة الوكالة الوطنية لمسح الأراضي .....	75
ثانيا - همام الوكالة الوطنية لمسح الأراضي .....	76
الفرع الثالث: تحرير مهنة الخبير المهندس العقاري .....	78

المطلب الثالث: محاولة معالجة المسح العام للأراضي للفترة 1990-2006 ..... 79	
الفرع الأول : محاولة معالجة ضعف الأuron والإطارات المكلفة بسير عملية المسح ... 80	
الفرع الثاني : تمويل عملية المسح عن طريق الإقراض من المؤسسات المالية العالمية 81	
الفرع الثالث : تقدير حصيلة المسح العام للأراضي إلى ذاية 2006.12.31 ..... 82	
الفرع الرابع : اتساع حجم الأراضي غير المسروقة دفع إلى تبني آليات ..... 83	
الفصل الثاني: الوسائل غير المباشرة لتطهير الملكية العقارية الخاصة ..... 86	
المبحث الأول: التقاضي المكتسب آلية بطيئة لتطهير الملكية العقارية الخاصة ..... 87	
المطلب الأول: مفهوم التقاضي المكتسب ونطاق تطبيقه ..... 87	
الفرع الأول: مفهوم التقاضي المكتسب ..... 88	
أولا - تعريف التقاضي المكتسب ..... 88	
ثانيا: شروط التقاضي المكتسب ..... 89	
ثالثا - سريان قواعد التقاضي المكتسب من حيث الزمان ..... 96	
الفرع الثاني: نطاق التقاضي المكتسب ..... 99	
أولا - مدى خضوع الأملاك العقارية الوطنية والوقتية لقاعدة التقاضي المكتسب ..... 99	
ثانيا - مدى خضوع الأملاك العقارية الوطنية الخاصة للتقاضي ..... 102	
ثالثا- مدى الأخذ بالتقاضي المكتسب في الملكيات العقارية المشهورة والمسروقة ..... 103	
المطلب الثاني: إجراءات التمسك بالتقاضي المكتسب وأثره في عملية التطهير العقاري 108	
الفرع الأول: تمسك صاحب المصلحة بالتقاضي المكتسب ..... 109	
الفرع الثاني: الدعوى والدفع كطرق إجرائية للتمسك بالتقاضي المكتسب ..... 111	
أولا - التمسك بالتقاضي المكتسب عن طريق الدعوى القضائية ..... 111	

ثانيا - التمسك بالتقادم المكتسب عن طريق دفع أو طلب مقابل.....	113
الفرع الثالث : بطء وسيلة التقادم المكتسب في تطهير الملكية العقارية الخاصة.....	115
المبحث الثاني: أثر تسوية العقودعرفية في التطهير العقاري .....	123
المطلب الأول: تسوية العقودعرفية الثابتة التاريخ قبل 1971.01.01 .....	124
الفرع الأول: مفهوم العقد العرفي ووسائل إثبات تاريخه .....	124
أولا - مفهوم العقد العرفي .....	124
ثانيا - إشكالية إثبات تاريخ العقد العرفي .....	128
الفرع الثاني: سعي المشرع لتصحيح العقودعرفية الثابتة التاريخ قبل 01.01.1971 .....	131
أولا - تصحيح العقودعرفية الثابتة التاريخ قبل 1961.03.01 .....	131
ثانيا- تصحيح العقودعرفية الثابتة التاريخ قبل 1971.01.01 .....	134
المطلب الثاني: موقف القضاء من تسوية العقودعرفية المعاينة لمعاملات عقارية ..	136
الفرع الأول: أسس التصحيح القضائي للعقودعرفية الثابتة بعد التاريخ 1971.01.01 .....	137
أولا - الأسس النظرية والعملية لاعتبار تصحيح العقودعرفية الثابتة التاريخ بعد 1971.01.01 .....	137
ثانيا- خلافات التصحيح القضائي للعقودعرفية الثابتة التاريخ بعد 1971.01.01 على مستوى تسليم سندات الملكية .....	142
الفرع الثاني: أسس رفض التصحيح القضائي للعقودعرفية الثابتة التاريخ بعد 1971.01.01 .....	143

أولا - الأسس النظرية والعملية لرفض تصحيح العقود العرفية قضائيا بعد 1971.01.01.	144 .....
ثانيا - معاينة حالة رفض تصحيح العقود العرفية الثانية تاريخ بعد 1971.01.01 على مستوى تسلیم سندات الملكية .....	147 .....
الفرع الثالث: توحيد القضاء ببطلان العقود العرفية المعابدة المعاملات عقارية بعد تاريخ 1971.01.01	148 .....
أولا - القيمة القانونية لتوحيد القضاء ببطلان العقود العرفية بعد تاريخ 1971.01.01	148 .....
ثانيا - القيمة العملية لتوحيد القضاء ببطلان العقود العرفية بعد تاريخ 1971.01.01	150 .....
ثالثا- تفسير توحيد القضاء ببطلان العقود العرفية وفقا للقوانين الخاصة .....	151 .....
الباب الثاني: تسييج عملية التطهير العقاري في الأراضي الخاصة غير المسروقة ..... الفصل الأول: محدودية عقد الشهرة وشهادة الحيازة في تطهير الملكية العقارية الخاصة	152 .....
154 .....	
المبحث الأول: قصور عقد الشهرة كآلية لتطهير الملكية العقارية الخاصة .....	155 .....
المطلب الأول: مفهوم عقد الشهرة والطبيعة القانونية له .....	155 .....
الفرع الأول : مفهوم عقد الشهرة وأهميته .....	156 .....
ثانيا - أهمية عقد الشهرة .....	158 .....
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لعقد الشهرة .....	160 .....
أولا - تمييز عقد الشهرة عن باقي العقود الأخرى المشابهة له .....	161 .....
ثانيا - عقد الشهرة وسيلة لشهر وإثبات واقعة الحيازة.....	163 .....

المطلب الثاني: سطحية وسرعة إعداد عقد الشهرة .....	165
الفرع الأول: الشروط المتعلقة بالعقار والحياة المؤدية إلى إعداد عقد الشهرة .....	166
أولا - الشروط المتعلقة بالعقار .....	166
ثانيا - الشروط الموضوعية الخاصة بالحياة في إعداد عقد الشهرة .....	175
الفرع الثاني: بساطة إعداد عقد الشهرة .....	182
أولا - مرحلة تقديم الطلب والملف التقني من الحاجز .....	182
ثانيا - عدم كفاية إجراءات التحقيق والتحري في إعداد عقد الشهرة .....	185
الفرع الثالث : تحرير وتسليم عقد الشهرة .....	187
أولا - تحرير عقد الشهرة .....	189
ثانيا - خضوع عقد الشهرة لإجراءات التسجيل والشهر .....	190
المطلب الثالث: المنازعات الناجمة عن إعداد عقد الشهرة .....	191
الفرع الأول: المنازعات الخاصة بالاعتراض على إعداد عقد الشهرة .....	191
أولا - تنوع حالات الإعتراض باختلاف الشخص أو الجهة المعتضة .....	192
ثانيا - شكل الإعتراض وأجال تقديمها .....	193
ثالثا - آثار الإعتراضات التي تثار بشأن إعداد عقد الشهرة .....	193
الفرع الثاني: المنازعات القضائية في عقد الشهرة .....	194
أولا - عقد الشهرة من العقود التقניתية .....	194
ثانيا - اخصاص القاضي العقاري في منازعات عقد الشهرة .....	197
ثالثا: حدود اخصاص القاضي الإداري في منازعات عقد الشهرة .....	200
رابعا: تدخل القاضي الجزائي في منازعات عقد الشهرة .....	201

المبحث الثاني: حدود شهادة الحيازة في تطهير الملكية العقارية الخاصة ..... 202	
المطلب الأول: مفهوم شهادة الحيازة والطبيعة القانونية لها ..... 202	
الفرع الأول: مفهوم شهادة الحيازة ..... 203	
أولا - تعريف شهادة الحيازة ..... 203	
ثانيا - أسباب وأهمية العمل بشهادة الحيازة ..... 205	
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لشهادة الحيازة ..... 209	
أولا - خصائص شهادة الحيازة ..... 209	
ثانيا - تحديد الطبيعة القانونية لشهادة الحيازة ..... 212	
المطلب الثاني: إعداد وتسليم شهادة الحيازة ..... 215	
الفرع الأول: الشروط الموضوعية لإعداد شهادة الحيازة ..... 215	
أولا - تحديد الوضعية القانونية للعقار المعني بشهادة الحيازة ..... 216	
ثانيا - ضرورة تحقق الحيازة القانونية الصحيحة ..... 219	
الفرع الثاني : إجراءات تحرير وتسليم شهادة الحيازة ..... 221	
أولا - إيداع ملف شهادة الحيازة أمام المصالح البلدية المختصة ..... 221	
ثانيا - اضطلاع رئيس البلدية المختص إقليميا بتحرير شهادة الحيازة ..... 223	
ثالثا - شهادة الحيازة تخضع لشكليات التسجيل والشهر العقاري ..... 228	
المطلب الثالث: منازعات شهادة الحيازة وآفاق العمل بها ..... 229	
الفرع الأول: منازعات شهادة الحيازة ..... 230	
أولا - تحديد المنازعات التي يختص بها القاضي العادي ..... 230	
ثانيا - تحديد المنازعات التي يختص بها القاضي الإداري ..... 231	

ثالثا - اختصاص قاضي المادة الجزائية في منازعات الحياة ..... 233
الفرع الثاني: تقدير شهادة الحياة وآفاق العمل بها بعد سنة 2007 ..... 234
أولا - تقدير العمل بشهادة الحياة في المرحلة 1990 - 2008 ..... 235
ثانيا - آفاق العمل بشهادة الحياة ..... 238
الفصل الثاني: آلية معاينة الملكية العقارية الخاصة عن طريق تحقيق عقاري ..... 242
المبحث الأول: مفهوم وشروط معاينة الملكية العقارية الخاصة عن طريق تحقيق عقاري ..... 243
<b>المطلب الأول: مفهوم وأهداف معاينة الملكية العقارية الخاصة عن طريق تحقيق عقاري</b> ..... 244
الفرع الأول : مفهوم معاينة الملكية العقارية الخاصة عن طريق تحقيق عقاري ..... 244
أولا - معاينة الملكية العقارية عن طريق تحقيق عقاري وإجراءات القانون المؤرخ في 1873.07.26 ..... 245
ثانيا - معاينة الملكية العقارية عن طريق تحقيق عقاري وإجراءات إثبات الملكية العقارية الفلاحية الخاصة ..... 247
ثالثا - معاينة الملكية العقارية عن طريق تحقيق عقاري تضمن تلافي عيوب عقد الشهرة ..... 248
الفرع الثاني : أهداف معاينة الملكية العقارية عن طريق تحقيق عقاري ..... 252
أولا - معالجة السلبيات الجوهرية التي خلفها العمل بعقد الشهرة ..... 253
ثانيا - الإستجابة لتمويل المشاريع الإستثمارية باللجوء إلى عمليات القرض العقاري والرهني ..... 254

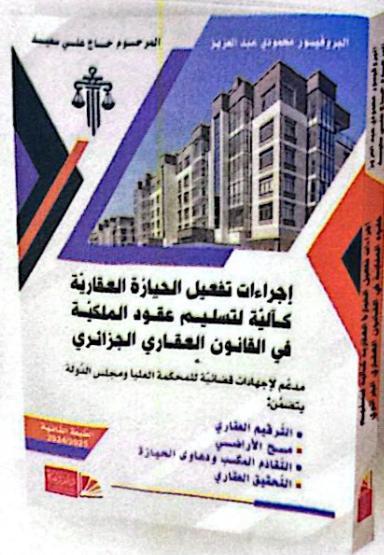
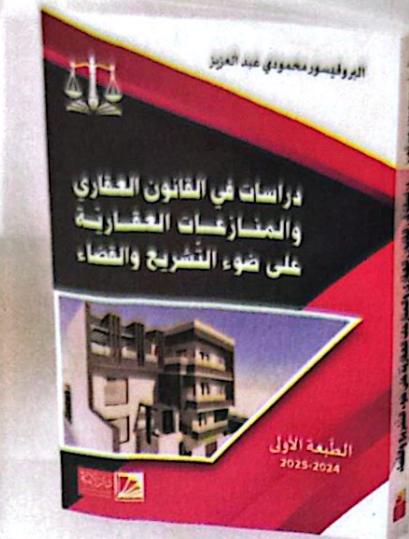
ثالثا - تحديد الوضعية العقارية الحالية لحاملي سندات الملكية المحررة قبل 1961.03.01.	255
رابعا: تفعيل عملية المسح العام للأراضي.....	256
المطلب الثاني: شروط تطبيق معاينة الملكية العقارية الخاصة عن طريق تحقيق عقاري	256
الفرع الأول: الشروط الخاصة بالعقار.....	257
أولا - يجب أن يكون العقار واقع في بلدية غير مسورة.....	258
ثانيا - يجب أن يكون العقار بلا سند أصلًا أو له سند ملكية محرر قبل 1961.03.01	258
ثالثا - يجب أن يكون العقار تابع للأملاك العقارية الخاصة.....	261
رابعا- استبعاد الأموال العقارية الوطنية.....	261
خامسا - استبعاد الأموال العقارية الواقعية .....	262
الفرع الثاني: الشروط الخاصة بالحيازة.....	263
أولا - ضرورة مراعاة قواعد الحيازة القانونية الصحيحة للإعتراف بالملكية.....	263
ثانيا - ضرورة استكمال مدة الحيازة المؤدية لاكتساب الحقوق العينية العقارية.....	264
المبحث الثاني: مراحل وإجراءات معاينة الملكية العقارية عن طريق تحقيق عقاري	265
المطلب الأول: تقديم طلب فتح تحقيق عقاري إلى مدير الحفظ العقاريختص إقليميا	266
الفرع الأول: تقديم طلب فتح تحقيق عقاري من شخص لا يجوز على سند ملكية أصلًا	267

الفرع الثاني: تقديم طلب فتح تحقيق عقاري من شخص له سند ملكية محرر	268	قبل 1961.03.01
المطلب الثاني: حالتا الإجراء الفردي والجماعي لمعاينة حق الملكية العقارية عن طريق تحقيق عقاري	269	
الفرع الأول: الإجراء الفردي لمعاينة الملكية العقارية عن طريق تحقيق عقاري ..... 270		
أولا - حالة الإجراء الفردي للتحقيق العقاري للحائز بدون سند	270	
ثانيا - حالة الإجراء الفردي للتحقيق العقاري للحائز الذي يملقه سند ملكية محرر	272	قبل 1961.03.01.
الفرع الثاني: الإجراء الجماعي لمعاينة حق الملكية العقارية عن طريق تحقيق عقاري. 273		
المطلب الثالث: تحرير وإعداد سند الملكية أثناء المعاينة عن طريق التحقيق العقاري	274	
الفرع الأول: تقدير الإعتراضات الناجمة عن معاينة الملكية العقارية عن طريق تحقيق عقاري	275	
أولا - تقيد الإعتراضات بسجل خاص مفتوح لدى مصالح الحفظ العقاري الولائي الشخصية	277	
ثانيا - تحكيم المون الحق عند الاقتضاء للانتقال إلى أمكنة المعاينة من جديد. 278		
ثالثا - عمليات الصلح أثناء التحقيق العقاري ..... 279		
الفرع الثاني: إعداد وتسليم سند الملكية عن طريق تحقيق عقاري	279	
أولا - صلاحية مدير الحفظ العقاري الولائي في إعداد وتسليم سند الملكية ..... 280		
ثانيا - صلاحية الحافظ العقاري في إعداد وشهر سند الملكية..... 284		

المبحث الثالث: قانون معاينة الملكية العقارية عن طريق تحقيق عقاري غير كاف ل لتحقيق التطهير الشامل.....	284 .....
المطلب الأول: المنازعات الناجمة عن إعداد وتسليم سند الملكية عن طريق تحقيق عقاري	285 .....
الفرع الأول: المنازعات التي يختص بها القاضي الإداري .....	286 .....
الفرع الثاني: المنازعات التي يختص بها القاضي العقاري.....	289 .....
الفرع الثالث: المنازعات التي يختص بها قاضي المادة الجزائية.....	290 .....
المطلب الثاني: ضرورة الإسراع في التطهير العقاري الشامل للمرحلة بعد 2008 ...	290 .....
الفرع الأول: التنظيم العقاري المرتبط بعملية التطهير للمرحلة بعد 2008 .....	291 .....
أولا - تفعيل التوثيق والحفظ العقاري ومحنة الخبر المهندي العقاري .....	291 .....
ثانيا - وضع إطار بشري ومؤسسي كفيل بعملية التطهير للمرحلة القادمة.....	293 .....
الفرع الثاني: استكمال المسح العام للأراضي يحقق التطهير العقاري الشامل بعد 2008 .....	295 .....
أولا: وضع مسألة المسح العام للأراضي ضمن البرامج العامة للحكومة .....	295 .....
ثانيا - فتح المجال واسعا وعن طريق دفاتر شروط نظامية أمام الخواص للإضطلاع بهممة المسح العام للأراضي .....	296 .....
ثالثا - رفع سعة المسح .....	297 .....
رابعا: تفعيل التعاون مع وكالات ومصالح المسح الأجنبية .....	297 .....
الخاتمة .....	299 .....
الملاحق .....	302 .....

364 .....	قضاء المحكمة العليا و مجلس الدولة
389 .....	قائمة المراجع
414 .....	الفهرس

**تجدون لنفس المؤلف أيضاً:**



ISBN: 978-9969-544-22-



1/030

9 789969 544220

مسيح هذا الرابط  
لا يطلاع على الفهرس



القلعة - تپازة 



024 280 771



0550 085 725



WWW.NILIBRAIRIE.COM



Scanned with

